جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثالثة بدرعا

قسم علم الاجتماع – السنة الرابعة

مادة: التنمية و التخطيط

الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

ملخص التنمية و التخطيط

الدكتورة فاطمة فرحان كمال الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثالثة بدرعا

قسم علم الاجتماع

مادة: التنمية و التخطيط

السنة الرابعة – الفصل الثاني ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

المحاضرة الأولى – الثانية- الثالثة- الرابعة- الخامسة

بعنوان :

ماهية التنمية و التخطيط وأنواعها

الدكتورة: فاطمة فرحان كمال الدين

المبحث الأول : ماهية التنمية و التخطيط

مقدمة:

النمو في كل بلد له خصائص لم تكن موجودة في بلاد أخرى. وهناك بالطبع ملامح مشتركة للنمو في مختلف الاقتصاديات الوطنية، ولكن عند نقطة البداية، فإن كل نمو يكون بمثابة تاريخ منفرد، حدث في عصر معين مع معارف علمية وتكنيك محدد. فالاختلاف الجوهري بين نموذج النمو السوفيتي و نموذج النمو الغربي بصفة عامة، إنما يرجع بلا شك إلى التوزيع المختلف للأيدي العاملة، وللاستثمارات. فالتركيز في النموذج الأول قد وجه الاستثمار الصناعي كلية إلى الصناعة الثقيلة، في حين أن استثمارات الخدمات والتجارة في الغرب تمثل أكثر من نصف المجموع الكلي للاستثمارات. مما يشير إلى أنه حتى في النمط الواحد وهو نمط التنمية الصناعية هناك استراتيجيات مختلفة حول أي القطاعات تغطي الأولوية، قطاع الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية، أم قطاع الصناعات الثقيلة، هل تعطي الأولوية لعملية التراكم أو للاستهلاك (إنتاج وسائل وصناعات منمية للإنتاج، أو إنتاج وسائل للاستهلاك) . ولا يتوقف التنوع في الدول المتقدمة على المجالات الإنتاجية أو الاقتصادية، ولكن حتى في المجالات الاجتماعية والسياسية. وهو تنوع مرتبط في الأساس باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو تنوع مرتبط في الأساس باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ونوع وحجم الموارد المادية والبشرية وأساليب تنميتها وطرق استثمارها.

إلا أن هذا الاختلاف أو التمايز في الظروف التنموية لا يعني الانكفاء الداخلي الذي دعت إليه نظرية التبعية لتحقيق التنمية الداخلية أو الأكتفاء الذاتي بعيداً عن استغلال و تدخل الأقطار الصناعية المتقدمة. والذي يؤدي بالاهتمام باستراتيجات تعتمد على المستوى الصغير من الإنتاج أكثر من المستوى الكبير نتيجة انعزالها عن ظواهر التكامل مع السوق العالمية و

رؤوس الأموال الأجنبية. حيث أدراك العلماء مع نهاية عقد السبعينات بأن سياسة الاكتفاء الذاتي ليست هي السياسة الأكثر فعالية. فعالم اليوم تسوده التحالفات الدولية والإقليمية فلم يعد بإمكان أي مجتمع أن يحقق تنمية اقتصادية ناجحة بالانعزال عن باقي القوى الاقتصادية الإقليمية أو الدولية. مما يعني أن باب الاستفادة من التجارب التنموية في المجتمعات الأخرى يجب أن يظل مفتوحاً مع البحث عن طرق و أساليب جديدة ومتنوعة لتحديد فرص تنمية المجتمعات بشكل تجريبي. وهذا ناجم في الأساس عن عدة اعتيازات مرتبطة بعملية التنمية ككل، وتتمثل في الآتي:

(١) أنه لا توجد هناك طريق واحد للتنمية. وبالتالي لا يوجد طريقة واحدة للتخطيط والاستراتيجات المتبعة في كل بلد.

(٢) أن الموقف التنموي معقد جداً.

(٣) الموقف التنموي متغير دائماً، كما أنه مرن و يمكن تشكيله حسب إرادة الصفوة والجمهور.

ولذلك فإن ما يحتاج إليه المخططون أو صناع القرار هو (الصيغ) التي تساعد على فهم "التعقيد" و "الدينامية" التي يتمتع بها تحقيق الموقف التنموي، والذي يساعد بدوره في "التغلب على المتغيرات التي تصاحب عملية التنمية (الصناعات بالذات) والذي يشير هوسيلتزإلى أنها المشكلة الأساسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العصر الحاضر. وهي التغيرات التي تؤثر في مستوى التنمية و درجة إنتاجية المجتمع بما فيه من عوامل مؤثرة كمؤسسات موجودة بالفعل و أخرى مستحدثة، مع ما يتطلبه ذلك من توفير رؤوس الأموال والقوة البشرية ممثلة في العمالة الماهرة، والإدارة الواعية، والأبحاث المفيدة.

وعلى ذلك فإن المرحلة التالية لصيغة التقدم إنما ترتبط أولاً بظروف المجتمع الأصلي وجهود سكانه و قدرتهم على مواصلة الإصرار في تبني أهداف محددة و مستنيرة لما ينبغي أن تكون عليه عملية التنمية. والذي يتوقف إلى حد بعيد على تحديد صيغة النموذج الوطني للتنمية، ثانياً، والذي يمكن فيه تحديد عوامل أو متطلبات التغير بما يتناسب مع ظروف وموارد المجتمع. أي تطابق الموارد مع النموذج. بالإضافة إلى قدرته على كشف مواطن النقص بحيث يمكن العمل على تنميتها حسب الاحتياجات.

أولاً_ التنمية والتحولات التي شهدتها:

طرح التراث السوسيولوجي قضية التنمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور المنطومة الاشتراكية العالمية، وسقوط النظام الاستعماري، وحصول معظم دول آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي، وبدأت المحاولات العلمية والبحوث الميدانية والدراسات النظرية والمعرفية والمنهجية، بدراسة مسائل التنمية والتخلف، وما السبيل إلى تنمية هذه البلدان؟، وماهي الطرق لتحقيق التنمية المستقلة التي يتناسب كل منها مع ظروف وخصائص كل من هذه البلدان المعنية؟.

ويعيد البعض مفهوم التنمية لعام ١٩٤٩م (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (ترومان) عندما أطلق المفهوم بهدف إدماج الدول النامية بالاقتصاد العالمي بعد أن نالت استقلالها السياسي. ويربطه البعض بمقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في ٤ كانون الأول من عام ١٩٨٦ م، حيث ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها (عملية اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (عمران و داود، ٢٠٠٩:

٤٥). جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٦م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

أما عند المفكرين السوسيولوجين المهتمين بالقضية المعنية، فقد انطلقت من الواقع المعاش لهذه الدول من استعمار وتبعيةٍ من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التوجّهات الفكرية والإيديولوجية لكلِّ مفكرٍ. بداية ارتبطت التنمية بالبعد الاقتصاديّ المتمحور حول رأس المال و تراكمه، وزيادة الدخل القومي والفردي، فمثلاً عرفها عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية بأنها: سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي، ومن مؤشراتها : ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، وتوزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية، ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قطاع الخدمات والمواصلات، وتراكم رأس المال...الخ إضافة إلى تحسين مركز المرأة الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية " (الكيالي، ١٩٨٥: ٧٩٥)، و عرفها "جاكوب فينر" بأنها: " هدف لأسلوب التخطيط وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصمالح المجتمع" (عيد، ١٩٩٧: ٤٤)، فغالبا ما يكون مفهوم التنمية يشير إلى معنى التنمية الاقتصادية، ويرتبط بهذا المجال دون غيره، لأن الفكر الاقتصادي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث، وذلك من خلال منظور اقتصدي. وعرفت التنمية بأنها: تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة الديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني، لتحقيق زيادة سنوية ملموسة

في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة، و تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية، ويعني تغير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في أجمالي الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية(الشكيري، ١٩٨٨: ٢٤).

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. أما "نيتل" و"روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية –بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

وقد عرفها ابراهيم العيسوي التنمية في كتابه التنمية في عالم متغير بأنها: "تلك التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية" (العيسوي، ٢٠٠٠: ١٨)، وهنا لم تعد التنمية تقتصر على الجانب الاقتصادي ولكنها تتضمن جوانب متصلة بالنظام الاقتصادي ولكنها تتضمن جوانب متصلة بالنظام الاجتماعي و السياسي، وبالجوانب الثقافية ومدى المشاركة الشعبية. ويعد تعريف الأمين العام السادس للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي" في التقرير الذي قدمه تحت عنوان خطة التنمية

(١٩٩٤م)، إشارة واضحة إلى أن قضية التنمية أكبر من أن تعالج كمسألة اقتصادية بحتةٍ، لأن البعد الاقتصادي لها ليس سوى واحد من خمسة أبعاد حددها بما يلي:

أولاً: التنمية هي قضية أمنية: فتوفر السلام والأمن والاستقرار يساعد على توفير تعبئة وتوجيه كل الموارد المتاحة من أجل التنمية.

ثانياً: التنمية قضية اقتصادية: فالنمو الاقتصادي هو الشرط الأساسي لزيادة قاعدة الموارد .

ثالثاً: التنمية كقضية بيئية: ضرورة تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الخالية و الحفاظ على حق الأجيال المقبلة في الحصول على مستوى مناسب من هذه الاحتياجات.

رابعاً: التنمية كقضية اجتماعية: فالظروف الخاصة بكل بلد هي التي تحدد أولويات التنمية فيه، وهي مرتبطة بالتماسك و الاستقرار الاجتماعي.

خامساً: التنمية كقضية مجتمعة شاملة: فالديمقراطية ضمان سلامة التوجهات التنموية، وبالتالي هناك علاقة بين تحقيق التنمية وممارسة الديمقراطية (غالي، ١٩٩٢: ٦٥-٧٢).

مع وجوب التمييز بين مفهوم النمو ذوي المحتوى الكمي، ومفهوم التنمية، حيث غالباً ما يُنظر إليهما بأنهما مترادفان، في حين أنهما في الحقيقة يحملان مفهومين متباينين، فالنمو عملية تلقائية تتم بصورة بطبيعية، وأمر محتم، أما التنمية فهي عملية مخطط لها يكون للإنسان دخل كبير فيها، حيث إن العنصر البشري هو قائد عملية التغيير اللإداري سواء على مستوى الإنجاز الفردي أو الفردي أو الجماعي، ولذلك فالنمو مقهوم

عام و ذو بعد واحد، و قابل للقياس و المقارنة لكونه مفهوماً كمياً يستخدم المؤشرات الكمية و يطلق على الزيادة في الإنتاج، بينما التنمية مفهوم متشعب متعدد الأبعاد و نوعي، ولا يخضع للمقارنة والقياس بسهولة و مفهوم نسبي .

إذا ومن خلال ما سبق نجد أن معظم مفاهيم التنمية تركزعلى الوصول بحياة الإنسان إلى الأفضل، انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آن واحد،وأن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للتنمية خلق البيئة الملائمة ليتمتع الناس بالرفاهية من خلال حياة طويلة و سليمة و خلاقة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ٢٠). وجوهر عملية التنمية يتركز في طريقة التدخل لتوجيه حجم و نوعية الموارد المتاحة والطاقات ، ويتم ذلك بوضع السبل كافة في توظيف الواقع الافتراضي لتلبية حاجات الجيل الحالي دون حرمان الأجيال القادمة من فرص تلبية احتياجاتها.

وهنا نجد أنفسنا أمام مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي ركزت عليه تقارير التنمية البشرية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين ليشكل مفهوماً مركباً يأخذ بعين الاعتبار الخبرات التنموية السابقة بشقيها النظري و التطبيقي، فالوصول إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يتبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقاريره السنوية التي يعدها عن واقع التنمية في العالم يعد نقلة نوعية في طور مفهوم التنمية، وبالتالي فالتنمية المستدامة كما جاءت في تقارير الأمم المتحدة هي: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: ٢٠)، وعلى هذا فالتنمية المستدامة هي : "التنمية التي تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث،

المحيط الحيوي – المحيط الاجتماعي– المحيط المصنوع، وتحافظ على النظم البيئة وحسن أدائها" (خليل، ٢٠١١: ١١)، وهي عملية شاملة تستهدف تلبية الحاجات الأساسية للفرد إلى المستوى الأعلى من الرفاه الإنساني، وينطوي هذا التعريف على ثلاث مكونات أساسية و هي:

١–تكوين القدرات البشرية المتصلة بالتعليم و التدريب و تأهيل الرأسمال البشري، فالإنسان هو الحامل الأساسي للتنمية.

٢–توظيف القدرات البشرية في إنتاج السلع و الخدمات أو مكونات الرفاهية بشكل عام.

٣–هدفها الحقيقي هو الرفاه الإنساني، أي مستوى الرفاهية (التنعم) المحقق بناء على القدرات البشرية المتكونة، وعلى حسن الاستفادة منها في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي.

ثانياً ماهية التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير،

في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه كيفية التنمية في المجالات الاقتصادية؟

تتطلب عملية التنمية في المجال الاقتصادي بداية تحديد أي الاستراتيجيات الاقتصادية هي الأجدى و الأكثر مناسبة والتي يمكن الاستفادة منها في بناء تنمية اقتصادية وطنية. التنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو التنمية التجارية، وحسب موارد المجتمع وطبيعة خصائص اقتصاده يمكن أن يحتل أحد الأنماط السابقة الأولوية من اهتمام المجتمع وصناع القرار فيه . وفي مجال التنمية الصناعية التي يُتفق الآن على أنها أساس عملية التغيير في اقتصاديات المجتمعات الحديثة باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية، هناك عدة استراتبجيات يمكن الأخذ بها من ضمنها:

١- استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.

٢- استراتيجية إحلال الواردات.

٣- استراتيجية التصنيع الثقيل.

و يمكن تطبيق تنمية صناعية تشمل كل تلك الاستراتيجيات الصناعية في حالة توفر عناصر التنمية الصناعية (المواد الخام، رأس المال المستثمر، الأيدي العاملة الصناعية الماهرة، التكنولوجيا المتقدمة) ومع ذلك –وحسب مايشير كوكور– قإن هناك ثلاثة بدائل يجب أن تهتم بها الدول التي ترغب في تطبيق تنمية صناعية هي كالآتي:

(١) انخفاض الصناعات الصغيرة أو الحرف اليدوية والصناعات المنزلية مقابل نمط الصناعة في المصانع.

(٢) الكثافة العمالية –مقابل كثافة رأس المال والتكنولوجيا.

(٣) خفض الاستيراد مقابل تعزيز التصدير .

(٤) الصناعة الخفيفة أو الصناعة الثقيلة.

إلا أن التطبيق أو نقل الاستراتيجية يتأثر بالواقع وطبيعة تعقيده ونمو أبعاده. كما أن أنماط التنمية المختلفة لها نتائج مختلفة، وذلك حسب شروط الاستخدام أو الانتفاع بالموارد حسب مايذهب سونكل فالموارد الطبيعية مختلفة كذلك الموارد البشرية ولذلك فإن استراتيجية التنمية يجب أن تبنى على أساس الاستثمار الأمثل للموارد المتوافرة وتنمية قوى الإنتاج ومن ذلك قوى العمل.

ومن متطلبات بناء اقتصاد صناعي هو التركيز على تنمية المجالات الآتية:

١–تنمية قوى الإنتاج والذي يتم من خلال:

- الانتفاع بالموارد المتاحة و زيادة الإنتاج بواسطة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- الاستخدام الأمثل لتلك الموارد.
- تحسين وسائل النقل و المرافق والخدمات.

٢–التوسع في الأنشطة الاقتصادية. والذي يتم عن طريق :

- تطوير ضوابط الملكية والسوق وقواعد التوزيع.
- استحداث مؤسسات جديدة تخدم المشاريع التنموية.
- نشر الوعي الاستثماري.
- تنمية المخارات الإدارية.

وذلك يتطلب أساساً التركيز على دراسة الآتي:

أ) دراسة رد فعل القطاعات فيما بينها. والاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية، والتركيز على عملية التكامل ما بين الأجزاء.

ب)استثمار المواد المحلية من الموارد الطبيعية .

ت)دراسة الاستيراد وأنماطه من أجل تخديد أي الفرص الجديدة التي يمكن تلبية الطلب عليها نت خلال خلق صناعات محلية.

ث)دراسة متطلبات سوق العمل وتحديد حجم ومستويات الموارد البشرية المتاحة والعرض المحتمل من المهارات الفنية والإدارية . والغمل على تنظيم توزيع الأيدي العاملة بما يتناسب و أولويات أهداف و برامج قطاعات التنمية.

ج) تنظيم عملية نقل التكنولوجيا.

ح) صياغة وتقييم استراتيجيات عامة للتنمية الاقتصادية قصيرة وبعيدة الأجل.

إلا أن التنمية لا تعني التنمية الاقتصادية فقط. فمعظم الاتجاهات النظرية الحديثة لا تعنى بتنظيم المجال المادي الاقتصادي في المجتمع فقط ولكنها تهتم أيضاً با اللتحسين النوعي للموقف الاجتماعي والثقافي والسياسي ككل. و على ذلك فإن عملية التنمية تستدعي توفير متطلبات ذات علاقة بذلك الموقف. تمثل الظروف اللازمة لتحقيق التنمية واقعياً. (انظر: العيسى وآخرون، ٢٠٠٩: ٤٥-٤٩)

ثالثاً – ماهية التخطيط الاقتصادي

لما لم يكن علم الاقتصاد وليد الصدفة، إنما هو نتاج تطورات أجيال وتجارب إنسانية على مر العصور، فإن التخطيط الاقتصادي جاء بالتالي نتاج لتلك التطورات.

تطورت فكرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر. واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب. وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢)، ففي تلك الفترة، انخفضت مستويات الإنتاج والاستهلاك والدخل، وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدست السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر. وأدت هذه الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخلفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابة ثروة الأمم غير كافية لضمان النمو والاستقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل قانون المنافذ الذي تحدث عنه ساي، والذي ينص على أن المنتجات تخلق الطلب عليها، أو العرض يخلق الطلب الخاص به.

جاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينرد كينز في كتابة الشهر المنشور عام ١٩٣٦"النظرية العامة للفائدة والتوظف والنقود" لتناقض أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالتركيز على جانب الطلب بدل العرض. واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال الذي يعيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد.

حلت الحرب العالمية الثانية لتحول اقتصاديات الدول من اقتصاديات السلم إلى اقتصاديات الحرب مرة أخرى. وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب

التخطيط تماما كما حدث في الحرب الأولى. وما أن حطت الحرب أوزارها حتى سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها لدول أوروبا الغربية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وذلك من خلال ما عرف بخطة مارشال Marshal plan لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتها. وكان لزاما على الدول أن تنتهج أسلوباً تخطيطياً لتقدير احتياجات إعادة التعمير (فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٦).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات: دول العالم الأول وهي الدول الصناعية الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ودول العلم الثاني وهي الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط المركزي)، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المختلفة. وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية والتي اعتمدت اسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لنظام السوق الذي ساد في الدول الرأسمالية. وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادي غير أن الواقع هو أنه ليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية أو بين عدم التخطيط والرأسمالية، حيث أن التخطيط الاقتصادي غير مقصور على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأي دولة يعجز فيها نظام السوق وحده عن تحقيق التنمية المستدامة بالصورة المطلوبة.

رابعاً – مفهوم التخطيط والتخطيط الاقتصادي:

نظراً لأهمية التخطيط كان هناك اهتمام بالغ به من قبل الكتاب والباحثين ولذلك ظهرت عدة مفاهيم وتعاريف للتخطيط، فقلد عرف هنري فايول التخطيط بأنه : يشتمل على التنبؤ بالمستقبل بما سيكون عليه مع الاستعداد لهذا المستقبل.

في حين عرفه اليوت: بأنه محاولة لتطبيق المنطق والعقل وبعد النظر لتنظيم مصالح البشر وتحقيق الأهداف الإنسانية. كما يعرف داترستون التخطيط بأنه: عملية ذهنية منظمة لاختيار أفضل الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف محددة.

يعرف دورين التخطيط بأنه وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الانتاج والاسعار، وتصبح إدارة المشروع مسئولة أمام هذه السلطة بدلا من اقلية صغيرة من حملة الأسهم.

ويعرف التخطيط أيضاً بأنه: الاستثمار الأمثل والتوجيه السليم للموارد البشرية والمادية لأقصى حد لتحقيق الأهداف المرسومة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية من خلال استخدام الوسائل والأساليب العلمية لضمان تحقيق هذا الهدف ونجاح الخطة ولا يقتصر التخطيط على مستوى الدولة فقط فالفرد يخطط والمنظمة نخطط والمشروع يخطط له لذا فإن التخطيط يمتاز بالاستمرار والتجديد والشمولية لمختلف النشاطات مما يتطلب أن تكون أهداف الخطة متناسقة وأكثر فاعلية في تحقيق أكبر نتيجة (طلعت، ابراهيم، ٢٠٠٩: ص٦٩).

التخطيط أو ما يعرف بالتخطيط القومي National planning هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية

التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط – كما أشرنا مسبقا– إلي النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام ١٩١٠م، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام ١٩٢٨ عندما بدا الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.

التخطيط كما قال جواهر لال نهرو هو "ممارسة ذكية للتفاعل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع وحاولة العثور على حلول للمشاكل القادمة".

خامساً– التخطيط والمشكلة الاقتصادية:

كما سبق ودرسنا في مبادئ الاقتصاد أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، وهناك وسائل كفيلة بإشباع هذه الرغبات. هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية Economic resources والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات المختلفة. وتتميز الموارد بأنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزا لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر. كما تعرفنا على ماهية المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة، في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة مقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة "ندرة مطلقة Scarcityومشكلة "اختيار"choice. والندرة بالنسبة للحاجة إليها، ولحكمة أرادها الله عز وجل. ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثه

أسئلة هي: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟. وتختلف الإجابة على التساؤلات السابقه من مجتمع لاخر تبعاً لظروفه ومرحلة نمو وتطور وتبعاً للنظام الاقتصاديه المتبع، وهل هو نظام اقتصادي رأسمالي؟ أم نظام اقتصادي إسلامي؟.

في نظام السوق (النظام الرأسمالي) المتمتع بالمنافسه الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجة بأقل التكاليف الممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمتحددة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق (حسب الندرة النسبية). اما نظام الاقتصاد المخطط فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم هيئة تخطيطيه عليا باختبار أساليب الإنتاج المناسب بما يحقق أقل تكلفة إنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات السلطة التخطيطية العليا. وكما يعتقد البعض، فإن أحد النظامين السابقين حصرياً غير وارد من الناحية العملية، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة. ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعياً او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما ان السوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات المخططة، فإن تدخل الدولة وتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم في اقتصاديات السوق.

سادساً- ماهية التخطيط الاشتراكي[1]:

هناك تعارض جوهري بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط، ففي اقتصاد السوق تصدر القرارات النهائية والفعلية من الأفراد وتكون محكومة بمصالحهم الخاصة.

والاقتصاد الرأسمالي هو الشكل الأكثر تطوراً لاقتصاد السوق. ويتميز الاقتصاد الرأسمالي بنوع خاص بوجود سوق للعمل، حيث انفصل العمال عن وسائل الإنتاج وأصبح من المتعين عليهم أن يبيعوا قوة عملهم ليحصلوا على قوتهم، في حين استحوذت طبقة اجتماعية محدودة العدد – طبقة الرأسماليين- على وسائل الإنتاج.

وتستغل طبقة الرأسماليين وسائل الإنتاج بيدها، لتتملك أكبر نصيب ممكن من الإنتاج في شكل فائض قيمة. ويوجد في هذا المجتمع عدد من القوانين الاقتصادية الموضوعية تجدد حجم الإنتاج وظروف تكرار إنتاج رأس المال.

والبرمجة (إعداد البرامج) أو الرأسمالية (التي يريد البعض أن يسميها التخطيط التأشيري)، لا تستطيع أن تعدل جوهرياً ظروف تكرار الإنتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الإنتاج نفسها، وبالتالي لا تمس علاقات التملك.

وفي مواجهة هذا الاقتصاد الرأسمالي يقوم الاقتصاد الاشتراكي حيث يملك العاملون، ملكية جماعية، وسائل الإنتاج. وفي هذا الاقتصاد الاشتراكي لا يوجد سوق بالمعنى الدقيق ولا سوق رأس مال، ولهذا فقد حل محل آليات السوق في تسيير وتطوير هذا الاقتصاد التخطيط الذي يحدد ظروف تكرار الإنتاج الاشتراكي. وهذا لا يعني أن آلية

[1] انظر: بتلهم، (١٩٦٦: ١١- ٢٦)

السوق لا تستمر في أداء دور ثانوي نسبياً خلال فترة انتقال (يمكن أن تطول أحياناً) بحيث تبقى بعض العلاقات السلعية وكذلك بعض المقولات السلعية والنقود بنوع خاص.

ولكن الأمر الجوهري اقتصادياً واجتماعياً هو أن هذين النظامين الاقتصاديين يتعارضان تماماً من حيث طبيعة علاقات الملكية، ومن حيث الآليات التي تحدد سير كل منهما (السوق في أحدهما، والخطة في الآخر) وبالتالي من حيث غاية هذا السير: الربح الفردي أو إشباع الحاجات الحاجات الاجتماعية.

وكما ذكرت منذ الحظات، كان هذا التعارض واضحاً إلى عهد قريب.

ولكن المصطلحات أخذت تختلط، عند البعض على الأقل، في السنوات الأخيرة. والسبب الموضوعي الأساسي لخذا الخلط في المصطلحات الذي ظهر مؤخراً هو أن عدداً من البلدان الرأسمالية، أي البلدان التي تسود فيها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والتي تخدم الدولة فيها مصالح ملاك وسائل الإنتاج الذين يسيطرون عليها، قد أخذت منذ ١٩٤٦/١٩٤٧ تحاول إعمال بعض الخطط.

سابعاً– شروط التخطيط الاشتراكي:

وسأبدأ بتعريف عام للتخطيط الاشتراكي حتى ألقى الضوء على شروط تحقيقه. وفي عبارة عامة يمكن أن نعرف التخطيط الاشتراكي بأنه نشاط اجتماعي يحدد بواسطته العاملون في بلد اشتراكي، من ناحية، الأهداف التي يستهدفونها في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بطريقة منسقة ومع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية وكذلك خواص التنمية الاجتماعية، ويؤمنون من ناحية أخرى، تحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف.

فالتخطيط الاشتراكي يقتضي إذن أن ترتكز القرارات الأساسية في النهاية على العاملين أنفسهم. ولهذا الاقتضاء ثلاث دلالات:

(١) فهو في المحل الأول تعبير عن واقع أن التخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا في بنيان اجتماعي لا يضم غير عاملين ولا مستغلين ولا طفيليين اجتماعياً يتمتعون بما تضفيه النقود من قوة.

(٢) وهو في المحل الثاني تعبير آخر عن نفس الواقع، فالتخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا حين تصبح وسائل الإنتاج والمبادلة الأساسية بيد المجتمع لا بيد الأفراد. وهذا يستتبع تأميم وسائل الإنتاج والمبادلة الرئيسية. والمهم هنا لبدء عملية التحقيق المتزايد للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هو امتلاك الجماعة لما يسمى (القيم المسيطرة) في الاقتصاد، الصناعات الكبرى، المناجم، وسائل النقل الهامة، المشروعات التجارية الكبيرة، التجارة الخارجية، البنوك وشركات التأمين.

وما ينبغي إبرازه هو أنه طالما لم تتم إقامة العناصر الأساسية لبنيان اشتراكي للمجتمع، لا يمكن الحديث عن تخطيط اشتراكي. فطالما ظلت الملكية الرأسمالية سائدة، والبنوك خاصة، والنظام النقدي خاضعاً للمصالح الخاصة المحلية أو الأجنبية....الخ يبقى نمو الاقتصاد القومي خاضعاً بالطبع لا لخطة وإنما لمقتضيات الربح والسوق الرأسماليين. فهذا يعني أن أهم القرارات الاقتصادية، تلك التي تحدد حجم الإنتاج وطبيعة وحجم الدخول المنتجة وتوزيعها لن تصدر عن مصالح العاملين وإراداتهم، وإنما عن إرادة ومصالح من يملكون وسائل الإنتاج والمبادلة.

ولهذا السبب لا علاقة، كما ذكرت سابقاً، بين مايسمى أحياناً (التخطيط التأشيري) والذي ليس في الواقع إلا برمجة اقتصادية، وبين التخطيط الاشتراكي حتى ولو استخدم كل منهما أساليب فنية متشابهة إلى حد كبير.

وفي التحليل الأخير يمكن أن نقول: إنها الطبيعة الطبقية للمجتمع والدولة، وكذلك الفئات التي تستفيد أكثر من غيرها من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي تحدد الطبيعة الحقيقية للتنمية الاقتصادية.

(٣) ويقتضي التخطيط الاشتراكي، في المحل الثالث، وجود هيكل تنظيمي يسمح للعاملين بالمشاركة الإيجابية في إعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها. والمقصود هنا هو إقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الأفكار والاقتراحات والانتقادات.

وإذا لك يتوفر هذا الشرط لا يمكن أن يكون التخطيط عملاً جماعياً. ولا يمكن أن يتوافر له المساندة والتأييد الفعال من قبل العاملين، ويصبح بذلك عاجزاً عن أن يستفيد من كل طاقات الاقتصاد.

وبالطبع تختلف الأشكال المحددة للهيكل التنظيمي للديمقراطية الحقيقية اختلافاً كبيراً على حسب الظروف الخاصة بكل بلد ودرجة نموه وتصنيعه والتجارب التاريخية التي مر بها.

ومع ذلك فالأمر الجوهري هو دائماً أن يشارك العاملون مشاركة فعلية في إعداد الخطط الاقتصادية، وبصفة خاصة في إعداد تلك الجوانب من الخطة التي تعنيهم بشكل مباشر.

ثامناً– السمات العامة للتخطيط الاشتراكي:

لقد تضمن التعريف الذي قدمته أعلاه للتخطيط الاقتصادي الإشارة الصريحة أوالضمنية لعدة أفكار. ودراسة هذه الأفكار تبرز بعض السمات العامة للتخطيط الاشتراكي. ولذلك أبدأ نبدأ دراستنا بها مهتمين قبل كل شيء بالأفكار الجوهرية ألا وهي: الأهداف والأولويات، والتنسيق، والقوانين الاقتصادية الموضوعية.

أ– الأهداف والأولويات:

إن كل تخطيط يحدد أهدافاً للنشاط الاقتصادي. وهذه الأهداف ذاتها تتفاوت من حيث الأهمية، ولهذا فإن لبعضها أولوية على البعض الآخر. وهذه الأولويات بالطبع لا تتحدد مرة وإلى الأبد، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية و التاريخية المحددة.

والهدف الأسمى للتخطيط الاشتراكي هو الارتفاع المنتظم في مستوى معيشة العاملين والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية. ولكن ذلك هدف لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطة. ويمكن ان يكون لبعض تلك الأهداف الوسيطة، خلال فترات معينة، أولوية على غيرها. فتدعيم الاستقلال الاقتصادي مثلا يمكن أن يكون لفترة معينة هدفاً ذا أولوية (وإذا كان هذا لا يعني أن يكون الهدف الوحيد) يدفع بتحسين مستوى المعيشة – مؤقتاً ونسبياً – إلى المرتبة الثانية من الأهمية.

ومثل هذه الأهداف الوسيطة (تدعيم الاستقلال الاقتصادي، إرساء أسس تكرار الإنتاج الاشتراكي الموسع ...الخ) يمكن أن تلعب الدور الأساسي في مرحلة تاريخية بأسرها، وتجعل من الضروري تحديد أهداف وسيطة أخرى مثل التصنيع

وتنويع الإنتاج الزراعي وإعادة تكوين التجارة الخارجية، وكذلك بالطبع إجراءات التحولات العميقة في الظروف التكنيكية للإنتاج.

ولهذا فإن كان كل خطة اقتصادية محددة يجب أن يجري إعدادها على ضوء الإمكانيات الموضوعية، والحاجات، والقيود الاقتصادية والاجتماعية للأولويات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية.

وبمراعاة هذه العناصر جميعاً يمكن أن نعد لكل فترة خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد أهدافاً معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية، وكذلك على معايير الكفاية الاقتصادية والأولويات المقررة.

ويقدر حجم قسم من تلك الحاجات مباشرة على نطاق المجتمع كله، في حين يمكن تحديد القسم الآخر منها من خلال آليات السوق، ولكن تلك الآليات، على أية حال، خاضعة للخطة في إطار التخطيط الاشتراكي.

ب- التنسيق بين الأهداف:

ومن المهام الجوهرية التي يتعين التصدى لها في مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية التنسيق بين أهدافها، فبدون ذلك التنسيق لا تكون هناك خطة وإنما مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد مايضمن اتساقها فيما بينها، وبالتالي إمكانية تحقيقها في آن واحد.

وثمة أدوات عديدة للتنسيق وللبحث عن الاتساق، تجمعها فكرة إعداد ميزانيات تقديرية. وبعض هذه الميزانيات يعد على أساس مقادير عينية مثل ميزانية اليد العاملة وميزانية الطاقة المحركة وميزانيات المواد الأولية الأساسية أو سلع

الاستهلاك الرئيسية. والبعض الآخر يعد على أساس تقديرات نقدية مثل جداول المحاسبة القومية التقديرية.

ولما كان التخطيط يقتضي عملاً تكنيكياً دقيقاً ومعقداً كان من الضروري إنشاء هيئات للتخطيط مزودة بالإمكانيات وبأوسع قدر من المعلومات.

ولكن يجب أن نؤكد مرة أخرى أن العمل الذي يتعين إجراؤه داحل هيئات التخطيط والذي لا يمكن إجراؤه في أي مكان آخر ، ليس إلا جزءاً من عمل التخطيط الاجتماعي الذي ينبغي أن يشارك فيه كل العاملين.

وليس ثمة متسع من الوقت للعرض لكل المشكلات التي يتعين أن يحلها التخطيط الاشتراكي. وسأكتفى بذكر بعضها: اختيار أفضل تكنيك للإنتاج، درجة تكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، شكل ودرجة مساهمة الاقتصاد القومي في التقسيم الدولي للعمل، شكل تطوير البحث العلمي و التكنيكي، وأشكال تشجيع التقدم التكنيكي، الأشكال التنظيمية اللازمة لتحقيق الخطة، دور نظام الأسعار والنقود. فتلك مشكلات يتعين حلها جميعاً، ولكل منها يتفق مع مرحلة معينة من مراحل التنمية المخططة.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثالثة بدرعا

قسم علم الاجتماع

مادة: التنمية و التخطيط

السنة الرابعة – الفصل الثاني ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

المحاضرة :السادسة- السابعة- الثامنة- التاسعة- العاشرة

بعنوان :

تجارب بعد الدول في العالم في التخطيط والتنمية

الدكتورة: فاطمة فرحان كمال الدين

المبحث الثاني : تجارب بعد الدول في العالم في التخطيط والتنمية

مقدمة:

إن من المسلم به عدم وجود "نموذج تنموي معياري" أو " وصفة تنموية تقليدية" يمكن اتباعها بحذافيرها من قبل الدول الساعية نحو التنمية، كما انه من المعروف أن عملية "التنمية" يجب أن تكون عملية وطنية صرفة، إلا أن كل هذا لا ينبغي أن يقف حائلاً أمام استفادة صانعي السياسات و متخذي القرار من الاستفادة من بعض السياسات و الأنظمة الفرعية و البرامج التنفيذية – وأن تطلب الأمر تطويعها– التي ثبتت فعاليتها ونجاحها في عدد من دول العالم. ونظراً لوجود كم هائل من التجارب التنموية الرائدة في عدد كبير من دول العالم، في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمستدامة، فإن سورية تستطيع في مرحلة إعادة الاعمار بعد انتهاء الحرب الداخلية من خلالها، أن تصنع حلولا وبدائل غير تقليدية لمواجهة المشاكل والتحديات والقضايا التي تواجهها.

وتعد الدول الآسيوية مثالاً جيداً لقصص النجاح بالتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وإذا السبب أطلق عليها لقب "النمور الأسيوية" حيث استطاعت أن تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة وحقيقية، تمثلت في تحقيق نمو مرتفع بلغ في بعض الحالات أكثر من ١٠% سنوياً وذلك لفترة متواصلة امتدت لأكثر من عقدين، مع حدوث طفرة كبيرة في حجم صادراتها مع استقرار أسعار صرفها، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم فيها عن ٥٠% سنوياً، فضلاً عن عدم وجود بطالة في اليد العاملة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر و إيجابي على رفاهية مواطنيها، كما تعتبر تجاربها التنموية من أفضل الممارسات Best Practice، التي تحققت خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

ويهدف القسم الحالي، إلى إجراء تحليل متعمق لبعض التجارب والتخطيط التنموي في الدول الآسيوية واستخلاص الدروس المستفادة.

التجربة الصينية في التخطيط والتنمية[٢]

تقع الصين في الجزء الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية تعتبر أكبر دول أسيا مساحة، حيث تشغل ٢٠% من مساحة القارة ب (٩٧٨.٥٧٢.٩) كم٢، وهي مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وإحدى أكبر دول العالم حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، ولها حدود مع ١٤ دولة، لتكون بذلك أول دولة في العالم من حيث عدد الدول المحاذية لها، كذلك تعتب الصين أكثر دول العالم سكانا حيث قدر تعداد سكان الصين بحوالي ١.٤ مليار نسمة وهي تغطي ٧% من بر الكرة الأرضية.

مراحل التخطيط التنموي الاقتصادي في الصين

أولاً: مرحلة التخطيط و الإصلاح الأولى للصين في عهد " ماوتسي تونغ " (١٩٤٩-١٩٧٨)

بعد أن عانت الصين من الاستعمار وعدم الاستقرار لحقبة طويلة، وبعد أن نجحت في تحقيق استقلالها السياسي وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، عملت على اتخاذ إصلاحات تهدف إلى وضع اقتصادها في مسار الانطلاق في ظل نظام اشتراكي قائم على إطلاق سلطة الدولة في الاقتصاد، وعلى الاعتبارات الأيديولوجية في تسيير دواليبه، مع التركيز على نموذج التصنيع الثقيل. ومنه سنتطرق للمبادئ الأساسية للتخطيط التنموي الاشتراكي في المرحلة الاولى في الصين وهي :

[٢] انظر: (كمال الدين،٢٠٢٢) و (بن سانية وبن بوزيان، ٢٠١٥) و (عبود، ٢٠١٤) و(عبد السلام، ٢٠٠٨).

١- تمثل القطاع الرائد في المرحلة الأولى من الإصلاحات في قطاع الزراعة، حيث انصب الاهتمام منذ البداية على إنعاش الاقتصاد الريفي، وقدم الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة العديد من الحوافز المادية. كما خفض من الرقابة التي كانت تمارس في الماضي، والتي أعاقت تقدم الاقتصاد الصيني في المجال الزراعي وانطلق الإصلاح في الريف والقرى الصينية وأقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية. الأمر الذي حفز الفلاحين على الإنتاج وتم انشاء عدد كبير من المصانع الملحقة بالمزارع، تم من خلالها استيعاب أعداد كبيرة من العاملين، الأمر الذي أدى إلى تقليل أعداد العاطلين في هذا القطاع.

٢- أقدمت الصين على إلغاء الكومونات ، وأصبح الفلاح الصيني يمتلك الأرض التي يزرعها ويسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة شرعية.

٣- على ضوء النظام الجديد تم توزيع الأراضي الجماعية على الفلاحين على أساس العائلات بعقود تأجير طويلة الأمد (كانت المدة في البداية ١٥ سنة، ثم امتدت الى ٣٠ سنة) في مقابل تعهد الفلاحين بتسليم حصة محددة من الحبوب إلى الحكومة كضريبة سنوية ثابتة. وأن يبيعوا جزءا من محاصيلهم الزراعية للحكومة حسب ما ينص العقد، والأهم من ذلك أنه في ظل هذا النظام من حق الفلاحين اختيار الطرق الزراعية وأنواع المزروعات في أراضيهم، وحق الاستثمار فيها وغير ذلك من الحقوق الأخرى. وبتطبيق هذا النظام حظيت سوق المنتجات الزراعية بمزيد من الحرية وإمكانية التطور في بداية الثمانينات، الأمر الذي وفر على الفلاحين نصيبا أكبر في أسعار المحاصيل الزراعية وفوائدها مقارنة مع ما كان سابقا. وفي الوقت ذاته رفعت الحكومة سعر شراء المنتجات الزراعية، وخاصة أسعار القطن والمحاصيل غير الحبوب، الأمر الذي انعكس على زيادة الإيرادات الحقيقية للفلاحين زيادة ملحوظة خلال سنوات متواصلة بعد إصدار هذا القرار.

إن الإصلاحات التي قادتها الخطط التنموية من قبل النظام الحاكم في الصين بعد قيام جمهورية الصين الشعبية، وإن حققت بعض الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا بالنظر لعدة اعتبارات منها:

١) أدى نظام الكومونات الزراعية إلى قتل روح المبادرة والحماس لدى الفلاحين، وجعلهم يتراخون في العمل، ويتهربون من توريد المحاصيل، بعد ان باتوا كالموظفين يؤدون أعمالهم في أوقات محددة فقط، وتسهر الدولة على توفير مستلزمات الحياة لهم.
٢) تحسن الظروف المعيشية كان ببطء كبير، حيث لم يتطور دخل الفرد الصيني بشكل يواكب تطور الناتج المحلي الإجمالي، (قدرت نسبة نمو الدخل النقدي للعائلات ب: ٢.٥% سنويا في المتوسط وعرف الاجر الحقيقي المتوسط انخفاضا لدى سكان المدن).
٣) الاختلالات والنزاعات الإقليمية الدولية التي كانت سائدة في المحيط الجغرافي للصين وفي العالم، أبرزها ما أرتبط بالحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، حيث ظلت اليابان خصما تاريخيا للصين، وظلت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية دائمة التوتر تدفع بالصين لمساندة الطرف المعادي للولايات المتحدة الأمريكية في كل حرب تخوضها في المنطقة، كما حدث في كوريا الجنوبية إذ تدخلت الصين لمساندة فيتنام، دون أن ننسى الخلاف الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفياتي.
٤) عدم الاستقرار الداخلي، حيث عرفت الصين إبان حكم "ماو" اضطرابات أخرت النهضة الصينية لعقود، وأبرزها وأكثرها تأثيراً وسلبية الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦) التي خلفت حالة من الفوضى العارمة في البلاد.

٥) عدم التوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، حيث أن تأخر الصناعة عرقل نمو الصناعة التي ارتبط تمويلها بالفائض الزراعي، وعلى سبيل المثال فإن الصناعات الخفيفة في الصين كانت ترتبط بنسبة ٩٠% بالموارد الزراعية الأولية.

٦) عدم التوازن بين الموارد والنمو السكاني، حيث أدت سياسة "ماو" المشجعة لزيادة السكان إلى اتساع رهيب لشريحة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بسبب عجز المنتجات الزراعية عن تلبية احتياجات السكان الغذائية.

وعند فجر الإصلاحات (١٩٧٨) كانت الصين البلد الأشد فقراً في العالم، حيث يعيش ٦٠% من سكانها البالغ تعدادهم مليار نسمة تحت خط الفقر (أقل من دولار في اليوم)، وحيث توجد الغالبية الساحقة من الفقراء في الريف الذي يقطنه ٤/٣ سكان الصين .

غير أن هذه المحاولات – التي تمت في إطار مخططات خماسية متتالية– ورغم ما حققته – لم تتمكن من تحقيق هدفها المنشود، بل أدت إلى نتائج سلبية كبيرة حتمت اللجوء بداية من ١٩٧٨ إلى اعتماد أسلوب جديد في إدارة الاقتصاد يركز على الفعالية الميدانية بدلا من الاعتبارات الأيديولوجية، وعلى اتخاذ إصلاحات جريئة لها آثارها السريعة والمتواصلة في تحقيق انطلاق اقتصادي رائد متميز بخصوصية صينية محضة.

ثانياً– مرحلة الإصلاح الثانية في الصين منذ ١٩٧٨: التحول من الاقتصاد الموجه للداخل إلى اقتصاد موجه للتصدير:

بعد استلام "دينغ شياو بنغ" لمقاليد السلطة في الصين –وهو الذي كان معروفاً بمعارضته لسياسة "ماوتسي تونغ"– تبنى برنامجاً إصلاحيا يمس مجالات مختلفة أهمها وأكثرها أولوية المجال الاقتصادية، هذا البرنامج الذي نطلق من ايمان "دينغ" بالمنجزات الواقعية لا بالأوهام

الأيديولوجية، وكثيرا ما كان دينغ يرد شعاراً "ابحثوا عن الحقيقة في الواقع" وشعار "التطبيق العملي هو المعيار الأوحد للحقيقة".

انطلقت الإصلاحات مع قرار اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر ١٩٧٨ التحول من "النضال الطبقي" إلى "البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج" ولكن دون الخروج عن الأطر الأساسية للاشتراكية، علما أن رؤية "دينغ" تؤمن ان نجاح الاشتراكية يكمن في تطوير الإنتاج وتحسين مستوى الشعب المادي والثقافي بالتدريج ، لذلك تبنى نموذجا اصلاحيا متميزا أسس للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، تعتمد آليات اقتصاد السوق وفق منهج براغماتي طموح.

إن خطة الإصلاح في الصين اعتمدت عمليات تحديث في أربع مجالات (وهي ما تعرف بالتحديثات الأربعة): الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والقوات المسلحة. وعرفت مرحلتين رئيسيتين: الأولى في الريف بدءاً من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ والثانية في المدن بدءا من ١٩٨٥ كالتالي:

- عملت الإصلاحات منذ عام ١٩٧٧ على إدخال نظام الحوافز الفردية في المشاريع الصناعية، بدلاً من نظام المساواة الصارم الذي كان سائداً إبان الحقبة الماوية، كما تم اعتماد معيار الكفاءة والمهارة في التوظيف.
- تبنت الحكومة الصينية عام ١٩٨٧ قانون "افلاس المؤسسات الحكومية" الذي نص على منح تلك المؤسسات الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتحميلها مسؤولية نتائج نشاطها، وهو الإجراء الذي خفف عن كاهل الدولة عبء دعم وتمويل المؤسسات الخاسرة، فلم يبق في السوق إلا المؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تعمل بمعيار الربح وتحقق نموا مطرد لتصبح شركات عملاقة لها استثمارات متعددة .

- اعتماد أسلوب "الانفتاح الاقتصادي التدريجي"، وذلك باختيار مواقع معينة تكون حقل تجارب للإصلاح والانفتاح على الاقتصاد العالمي، لتعميم التجربة في حال نجاحها إلى مناطق أخرى. أن الصين في انفتاحها على الخارج تبنت أسلوبا متدرجا يقوم على اختيار موقع معينة تكون حقل تجارب للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وفي حال نجاح التجربة يتم تعميمها على مناطق أخرى.
- لقد كان من أحد أسباب التدرج في الانفتاح التجاري الصيني كما ذكرنا امتصاص المعارضة لبرنامج الإصلاحات، وذلك بتحقيق نجاحات ميدانية تنتقل تدريجيا إلى باقي المناطق، بالإضافة إلى خصوصية منهج الانطلاق الاقتصادي الصيني القائم على التجريب قبل الصياغة النظرية.
- بدءا من عام ١٩٨٠ اقامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بهدف أن تصبح هذه المناطق بمثابة نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني، ومحركا لتطوير النظام الاقتصادي، ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير. ويصف العالم الصيني "جيشانج وي" هذه المناطق بأنها مصفاة بين النظام الاشتراكي في الصين والعالم الرأسمالي، كما أنها تلعب دورا في ظل الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي، وأنها تستوعب الأشياء الايجابية وتطرد الجوانب السلبية للثقافة الغربية. وقد توالى بعد ذلك إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة بعد النجاح الذي تحقق في مناطق البدء، ففي عام ١٩٨٤ أقامت الصين أربعة عشر مدينة ساحلية وجعلتها مناطق اقتصادية خاصة مفتوحة على العالم الخارجي.
- تشكيل منظومة للانفتاح الشامل للمناطق الساحلية الصينية على العالم الخارجي، ودفع انفتاح هذه المناطق التطور السريع لاقتصادها، بالإضافة إلى تأثيره كقوة دافعة للإصلاح والانفتاح وإعادة هيكلة وبناء النظام الاقتصادي في الصين.

- شكلت الصين في منتصف تسعينات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المستويات وواسعة المجالات للانفتاح على العالم الخارجي، واستجابت استراتيجية التقدم التدريجي لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي بداية من المناطق الاقتصادية الخاصة، واستجابتها لمتطلبات القدرة الإدارية للحكومة والأنظمة الداخلية خلال عملية تحول الصين من الانغلاق إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وتحقق انتقال سياسة الانفتاح على العالم الخارجي الجزئي إلى الانفتاح في كل البلاد بلا عوائق.
- لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دور "النافذة" أو "الحقل التجريبي" خلال عملية الإصلاح والانفتاح، وأصبحت قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين، وفي نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة وخاصة الصناعة الإنتاجية
- وحقق الاقتصاد الصيني إنجازات ضخمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ عام ١٩٩٣ ظلت الصين تحتل المركز الأول بين الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عشر سنوات متتالية، وفي عام ٢٠٠٢ تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر دولة في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قد اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الإصلاحات شكل الاستثمار الصيني والأجنبي المشترك وبعد ذلك ازداد الاستثمار الأجنبي في الصين، حيث وصل عدد الشركات التي تم الموافقة على إنشائها بالاستثمار الأجنبي المستقل ٦٥% من إجمالي عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي المستقل ٦٩% من إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمار الأجنبي ٢٢. بالإضافة إلى ذلك استقدمت الصين أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي أهمها، الاشتراك في اصلاح الشركات الصينية العمومية المملوكة للدولة، وحددت الحكومة الصينية إجراءات توضيح حق الملكية في اصلاح نظام الشركات المملوكة للدولة.

- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بشكل أساسي على الصناعة الإنتاجية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تفوق الصين النسبي في الصناعات الإنتاجية لانخفاض تكلفة العناصر الإنتاجية الرئيسية والقدرة النسبية على التنسيق بين الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى أن الصين ظلت تتحكم في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى صناعة الخدمات لفترة طويلة.

وقد اتبعت الصين سياسات إضافية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة منها:

فقد تضمنت الخطط والسياسات الإضافية مايلي:

١-الترويج لسياسة التصدير من خلال حزمة متنوعة من الترويج والتسويق والإعلان لجذب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات التصديرية بمختلف أنواعها.

٢-التوجه الجغرافي للاستثمارات الصينية حيث اقامت الصين ما يسمى بالمناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن المفتوحة واتاحت لهذه المناطق والمدن إقامة صلات مع السوق العالمية، وقد تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الإداري في مجالات الاستثمار والتسعير والسياسات العالمية، وإدارة الأراضي، وتقديم الحوافز والتسهيلات والإعفاءات للمستثمرين.

٣-التوجه القطاعي، حيث اهتمت الصين بقطاعات معينة للصادرات وإقامة شبكات انتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى من حيث المستوى التقني في إطار صناعات تستهدف الحصول على النقد الأجنبي.

٤-إنشاء مجموعة من المصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي أهمها مصرف الاستثمار الصيني الذي يهدف إلى الحصول على الأموال الأجنبية لتطوير اقتصاد الصين، وكذلك الشركة الصينية للائتمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمارات

الأجنبية واستيراد المعدات المتقدمة، وأساليب إدارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء داخل وخارج الصين.

٥-التركيز على نموذج المدينة العالمية التي يتوفر فيها قاعدة صناعية، وقطاعات مالية، وتجارية، وخدمية متقدمة، والتركيز على العمالة الكثيفة، و التكيف مع آليات السوق، ويمثل هذا النموذج مدينة شنغهاي حيث تعد قلب التجارة والصناعة في الصين وتركز الاستراتيجية في هذه المدينة وغيرها من المدن المتشابهة على رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني حيث تعطى الأولوية لتطوير التقنية المتقدمة لاسيما في مجال الدوائر الالكترونية المتكاملة، وصناعة أجهزة الاتصالات شنغهاي أكبر تجربة صينية في مجال تطبيق آليات السوق الظاهرة والخفية، لدعم اقتصاد السوق من قبل الدولة، كما تعتبر أكبر مركز مالي في المنطقة الآسيوية حيث تضم المدينة أهم أسواق الصين المالية مثل سوق الأسهم والسندات والعملات، وقد حققت معدل نمو سنوي بلغ ١٤%.

٦-التركيز على إقامة المناطق الحرة وإنشاء البورصات حيث أن تجربة البورصة في الصين تجربة حديثة وترغب الصين في نقل التجربة إلى مناطق الصين حيث تسمح الحكومة وتتجه إلى افتتاح مناطق حرة جديدة وبورصات جديدة.

ونستخلص مما سبق أن الصين اتبعت العديد من الإجراءات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها في عمليات التخطيط من أجل إنجاح التنمية المستدامةبشكل خاص و التنمية بشكل عام منها:

١-أرسلت أعداد من الطلاب لدراسة أحدث الأساليب والبرامج التكنولوجية في أفضل الجامعات العالمية.

٢-أجرت الصين الإصلاحات الاقتصادية بشكل منتظم وتدريجي على عكس كثير من دول شرق أوروبا مثل روسيا وبولندا التي تحركت فجأة نحو اقتصاد السوق الحر.

٣-تشجيع تعمير المناطق الداخلية والغربية لتخفيف الضغط السكاني على المناطق الشرقية.

٤-سنت بكين قوانين ساعدت على جذب الاستثمارات بشكل أكبر من الدول المنافسة.

٥-استثمرت في التعليم والصحة ودعمت البحث العلمي.

٦-اتبعت سياسة تحديد النسل للحد من النمو السكاني.

٧-سمحت بظهور صور أخرى للملكية إلى جانب الملكية العامة والملكية التعاونية، حيث عملت على توازن محسوب في الهيكل الاقتصادي على النحو الآتي:

- الملكية العامة ٣٠%.
- الملكية الجماعية ٤٠%.
- المشروعات الاستثمارية والخاصة ٣٠%.

٨-اتبعت الصين سياسة خصخصة الشركات في نهاية التسعينات وقد لعبت تلك الشركات دورا هاما في نمو المناطق القروية وتراجع الفقر.

٩-طبقت نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات.

١٠- الانفتاح والسماح بتدفق المعلومات والتنقل داخل وخارج الصين والاتصال بالغرب.

١١- الإصلاح الجذري للشركات والمصانع والمملوكة للدولة من خلال تحديث معدات الإنتاج وأسلوب وقواعد العمل والإدارة، والاستغناء عن المشروعات غير القادرة على الصمود.

١٢- إقامة أسواق المال والتكنولوجيا والمعلومات على أسس حديثة، مع إعداد غطاء تشريعي واضح.

لقد اعتمدت الصين في تقدمها وتطوها على التكنولوجيا القائمة على الأسس العلمية كأهم عنصر لعملية التنمية، حيث اتجهت الصين نحو جلب التكنولوجيا ذات الطابع الإنتاجي، على عكس ما ذهبت إليه أغلب الدول النامية التي اندفعت وراء منجزات التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي، حيث قامت الصين بإرسال أعداد من الطلاب لدراسة أحدث الأساليب والبرامج التكنولوجية، وانطلقت التكنولوجيا في مختلف قطاعات الدولة خاصة الصناعات منها.

لقد استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفا جيدا والذي يبلغ ١.٤ مليار نسمة وفق خطط ذكية، وتؤكد الإحصاءات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من دوامة الفقر والتخلف واستطاعت توفير الغذاء لسكانها بل أصبحت من كبار المصدرين للقمح والأرز في العالم وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من أربعة أضعاف من ١٥٥ دولار للفرد عام ١٩٧٨ إلى نحو ٦٤٠٠ دولارا عام ٢٠١٥.

التجربة الماليزية في التخطيط والتنمية[٣]

بدا المسار التنموي الماليزي في السبعينات من القرن العشرين متأثراً بتقليد اقتصاديات النمور الأسيوية المتقدمة، منها جمهوريا كوريا، كوريا الجنوبية، جمهورية الصين، تايوان، هونغ كونغ، وأخيراً جمهورية سنغافورة. وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة والتعدين الى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير. ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير والتي تمثلت بجهود رئيس وزراء ماليزيا (محمد مهاتير) الذي قاد ماليزيا نحو التطور فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنلوجية والاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية فعلى سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الاخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ولم تكتفي ماليزيا بالاتجاه شرقاً بل اتجهت غرباً للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة والطويلة لتلك الدول.

<u>وبذلك يمكن القول أن من أهم المقومات العملية التي قامت عليها عملية التخطيط التنموي في التنمية الماليزية هي :</u>

(١) **<u>سياسة النظر شرقاً</u>**: لقد اقتنع مهاتير محمد من خلال سفرياته إلى اليابان بأنه بإمكان الملايويين والماليزيين تعلم الكثير من ذلك الجزء في العالم، وحين أصبح رئيساً للوزراء، كانت اليابان قد أصبحت قوة صناعية عظمى، وكوريا الجنوبية في طور البروز على الساحة العالمية، ولم يمض وقت طويل حتى قرر أنه ينبغي لماليزيا النظر إلى تلك الدولتين كنموذجين للتنمية، ومن هنا تبلورت سياسة النظر شرقاً وانطلقت، ولكنه لم يغفل تجارب الغرب وإسهاماته، رغم أن أوروبا شهدت نمواً بطيئاً.

ان نجاح ماليزيا في التنمية أنها لم تنظر إلى الغرب ونظرت إلى الشرق، حيث إن الغرب رغم التطور الذي وصلوا إليه إلا أنه احتاج لمئات السنين، لكن اليابانيين مبدعون حيث إنهم استطاعوا خلال أعوم قليلة من الوصول للتقدم الذي وصلوا إليه. كان هدف مهاتير محمد من سياسة الاتجاه شرقاً لا تعني ببساطة النظر إلى القدرة

[٣] انظر: (كمال الدين، ٢٠٢٢) و (غزلاني و حكار ،٢٠١٧) و (عبد السلام، ٢٠٠٨) و (فصيلي ، دون سنة نشر)

التصنيعية لدى اليابان وكوريا الجنوبية فقط، وانما إلى العناصر التي أسست لنجاحها، من أخلاق العمل التي تقوم على الاجتهاد في العمل الدؤوب والافتخار بمنتجاتها، كما أن الروح الوطنية قوية جداً في الدولتين، وكذلك طريقتهم في تنظيم شركاتهم.

وترى القيادة الماليزية ان نجاح سياسة الاتجاه شرقاً لا يقتصر على مجرد الاقتداء بالتجربة اليابانية والكورية الجنوبية عبر استنساخ البرامج والأفكار التي ساهمت في إنجاح هاتين التجربتين، بل يجب الابتكار والإبداع من قبل العناصر والكوادر الماليزية لتنفيذ ما يناسب المجتمع والظروف المحلية بأيدي العمال و الفنيين و الخبراء الأكفاء في كافة المجالات، بل ذهب مهاتير إلى أبعد من ذلك من خلال توسيع الرقعة الجغرافية للاتجاه شرقاً عبر نشرها في كافة دول جنوب شرق آسيا بهدف توحيد البيئة التصنيعية والاستثمارية والتكنولوجية وإسباغها بنكهة آسيوية (حسب قول مهاتير) بحتة لها ملامحها و أنماطها الخاصة، ويرى في ذلك أحد العوامل الوحدوية اقتصادياً وتجارياً وثقافياً وسياسياً للمنطقة بأسرها.

(٢) **المقوم الاقتصادي**: اخذت هذه التجربة هذا المجال، ممثلاً ذلك في رفع مستوى الصادرات واستغلال الثروات الطبيعية، والاتجاه بماليزيا الي التصنيع، وزيادة الصادرات على الواردات، والاستثمار عن طريق تشجيع الاستثمار الخارجي عن طريق السير بمنحى الاقتصاد الحر. وزيادة مستوى التصنيع مما أدى إلى زيادة مستوى الدخل الفردي والقومي .

(٣) **المقوم الإداري**: قامت التنمية الماليزية على الإصلاح الإداري، ممثلاً في محاربة الفساد والابتعاد عن الروتين، والشفافية والمحاسبة وهذا بحد ذاته سهل العمل الإداري وابتعد عن البيروقراطية، وقامت التنمية الماليزية بتسهيل الإجراءات على المواطن في تلك الدوائر

(٤) **الاهتمام بالقطاع الخاص**: لقد كانت الحكومة الماليزية قلقة بشأن وضع الملايو الاقتصادي وهو ما أدى بها إلى التفكير في البحث عن شراكة اقتصادية تسهم بفعالية في تقليص التباين المادي بين المواطنين الأصليين و المواطنين غير الأصليين، ومن

منطلق الإيمان بأن الأعمال الحرة تساعد على زيادة دخل الحكومة، طبقت ماليزيا فكرة "اليابان المتحدة" و تبنت ماليزيا "ماليزيا المتحدة" وبدأت تتعامل مع كل رجال الأعمال معاملة قائمة على المصلحة المشتركة، فإذا نجح رجل الاعمال زاد دخل الحكومة ونما الاقتصاد الوطني، واستفادت الأفراد بالمجتمع بالحصول على الوظائف، وزاد رخاء البلاد فاتخذت الحكومة الماليزية في سنة ١٩٨٢ قرار الدخول في الخصخصة ثم تبعها بعد ذلك نموذج "ماليزيا المتحدة" ، والمتمثل في مشاركة القطاع الخاص وذلك بهدف الإسراع في عملية النمو الاقتصادي.

(٥) **تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية:**

بالتوازي مع الاهتمام بالتعليم، فقد دخلت ماليزيا في عقد التسعينات مرحلة صناعية مهمة، حين شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد ان توفر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة. فبعد أن أنشأت ماليزيا المعاهد وأنفقت على تطويرها جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة أنشأت جيلاً جديداً قادراً على القيام بالنهوض الماليزي، وهو جيل قادر أن يتماشى مع الرؤية الجديدة لماليزيا التي تعتمد على التصنيع، وأصبحت ماليزيا دولة مصدرة للصناعات العالية، بعد أن كانت تصدر المواد الخام، لتحقق عام ٢٠٢٠ الدولة الصناعية.

(٦) انتهجت دول جنوب شرق آسيا منذ استقلالها نهجاً مختلفاً عن الدول الغربية لتحقيق التنمية، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية النسق السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي وتلعب فيها الدولة دوراً محورياً لتحقيق التنمية، وفي هذا المجال تأتي ماليزيا كدولة إنمائية تلتزم سياسياً واقتصادياً بتحقيق التنمية وتتخذ من هذا الإنجاز الاقتصادي اساساً لتحقيق الشرعية السياسية لنظامها السياسي، ويمكن القول ان النجاح الاقتصادي و التنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور التدخلي الذي لعبته

الدولة، بدءاً من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاط الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الإيجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من ان تصبح دولة صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا ان تقدم نموذجاً تنموياً فريداً عن طريق الاخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته على عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقارب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام، وتعد حقبة رئاسة الدكتور مهاتير محمد من العام (١٩٨١-٢٠٠٣)، هي الحقبة النى شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي او ما يعرف باللامركزية الإدارية .

(٧) – **التصنيع العنقودي:** انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حبّاته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثلها ثلاثة عناصر هي (الصناعات والموردون وخدمات الاعمال) وذلك في أطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

<u>إن عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وان لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها وهي:</u>

١- المناخ السياسي لدولة ماليزيا اذ ان الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية اذ انها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغير والاصلاح.

٢- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية إذ إن الأحزاب السياسية قائمة على أساس عرقي اذ تتخذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات.

٣- توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل اساسي بدلاً من انفاقه على التسلح، اذ ان ماليزيا صديقة لكل الدول وتتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها.

٤- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبل، مما أدى إلى تطوير اقتصادها وخروجها من الازمة المالية التي حلت بها عام ١٩٩٧م، وهذا أدى إلى نجاح التجربة التنموية الماليزية، ليصبح اقتصادها ضمن الدول الخمس الأوائل عالمياً.

٥- انتهجت ماليزيا استراتيجيه تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الاصليين الذين هم الأغلبية.

٦- اهتمام ماليزيا بتحسن المؤشرات الاجتماعية لراس المال البشري، من خلال تحسين الاحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الاصليين. وقد عملت الحكومة بهذا الصدد في مكافحة الفقر والامية والمرض لدى السكان الأصليين والمهاجرين.

٧- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات اذ ارتفع الدخل المحلي الاجمالي بنسبة(٤٠%) بين سنة(١٩٧٠و١٩٩٣)،كما ارتفع الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة (٥٠%) خلال الفترة نفسها.

٨- التعامل مع الاستثمار الاجنبي بشكل يعود لها بمنافع عديدة واستفادة كبيرة من خلال شروط تحليلية تصب في صالح الاقتصاد الوطني الماليزي. وكان للحكومة الماليزية رؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال وضع خطط تنمية متكاملة واستعدادها في دخول القرن الحادي والعشرين، مما كان ذلك له أثراً واضحاً في إنجاح التنمية في ماليزيا.

٩- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية – الرأسمالية – الوسيطة) وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا اذ اعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال التجربة التنموية الاقتصادية الماليزية هو أن التنويع الاقتصادي يعد الحجر الأساس في بناء أي اقتصاد قوي، بالنظر لما يتيحه هذا الأخير من فرص لاستدامة التنمية فالاعتماد على عناصر محددة في الاقتصاد من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الدولة ككل في ظل عالم تحكمه الاعتبارات الاقتصادية ويتأثر بها أكثر من أي اعتبار آخر، وماليزيا استطاعت بفضل ما أتاحته من خطط إستراتيجية أن تواجه مختلف الأزمات الاقتصادية لاسيما أزمة التسعينيات حيث خرجت منها بسلام بعد اعتمادها على التنمية الذاتية ورفضها لمساعدات المؤسسات المانحة على عكس بقية الدول الأخرى، وبالتالي إفلاتها من قبضة المشروطية والتبعية التي تفرضها هذه المؤسسات.

البعد الاجتماعي والبشري في التخطيط للتنمية المستدامة في ماليزيا:

إن الاهتمام الكبير الذي حضي به البعد الاقتصادي في التنمية لم يمنع ماليزيا من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والإنسانية بل على العكس كان هناك نوع من التكامل بين الجانبين حيث عزز نجاح اقتصادها تمتع الفرد الماليزي بالرفاهية المعيشية هذا من جهة ومن جهة أخرى عزز إرادته نحو العمل والتقديم أكثر، فالاقتصاد الماليزي هو في الأساس قائم على الفرد ولأجله ، حيث حققت ماليزيا نتائج باهرة في مجال مكافحة الفقر والتقليص من نسب البطالة وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لاسيما التعليم والصحة والإسكان وهو ما سيتم التطرق إليه على التوالي:

(١)القضاء على الطبقية:

التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، التي لم تكن في صالح الملايويين أصحاب البلاد الأصليين، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية

والاجتماعية رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو ٣.٥% في الستينات إلى نحو ٣٠% في بداية الألفية الثالثة. ففي هذا الصدد يقول مهاتير محمد: عن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظراً لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية و الدينية، ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو ٦٠% من مجموع سكان البلاد، لكن عندما نتحدث عن الثروة و المداخيل، فإنهم يحتلون موقعاً متأخراً مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى، هذا الواقع دفعنا إلى أن ندشن في عام ١٩٧٠ م، سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية". حيث إنه تم بيع الأصول والشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين. ولكن كان نصيب البوميبترا النصيب الأكبر من عملية الخصخصة بما يكفل تواجدهم وتمثيلهم في اعلى المستويات. وقد أحرزت هذه السياسة نجاحاً نسبياً على صعيد إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، في وقت حافظت فيه البلاد على استقرارها السياسي والاجتماعي. وبما ان ٩٠% من البوميبترا مسلمون، فإن السياسة الاقتصادية الجديدة اتجهت نحو رفع وتعزيز الأوضاع الاقتصادية للأكثرية الإسلامية في ماليزيا بوجه عام.

عموماً لقد تم مواجهة الطبقية التي كانت تشيع جو من الفساد في المجتمع، نتيجة فقدان العدالة في التوزيع وعدم المساواة، مما يشعر المواطن بعدم الاستقرار، ويلجأ إلى العنف الذي يؤدي إلى الفوضى، ولكن القيادة الماليزية قضت على ظاهرة الطبقية مما أدى لشعور المواطن الماليزي بالثقة في الحكومة والأمان على مستقبله، فأصبح إنساناً منتجاً له بصمة في عملية التنمية المستمرة في ماليزيا.

(٢) التخفيض من نسب الفقر:

تمحورت سياسات التخطيط للقضاء على الفقر في النقاط التالية:

١-تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.

٢-إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة.
٣-تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي
٤-تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم.
٥-تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا.
٦-توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها.
٧-سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض.
٨-القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها.

(٣) التعايش والمشاركة: كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيين تطويره، احد عناصر نجاح التجربة ومن اهم ضمانات استمرارها، ان الاعتراف بالتنوع العرقي و الديني و الإقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل و التعليم بين فئات المجتمع و التوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي، وكل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان و استقرار اجتماعي وسياسي، وكان من الضروري وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع، وكان جوهر فكرة علاج الاختلالات التي وضعتها القيادات السياسية في ماليزيا مبنية على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية و الفكرة تأسست على زيادة نصيب جميع الفئات و ان بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع وليس من خلال مصادرة حقوق الاخرين او التضيق عليهم.

(٤) الاهتمام بقطاع التعليم :لقد بدأ الاهتمام الجاد بهذا القطاع في ماليزيا مباشرة بعد استقلالها من الاحتلال البريطاني، إذ بدأت بوضع سياسات متينة لبناء المنظومة التعليمية.
وتندرج معظم السياسات المنتهجة بهذا الشأن من خلال إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها الخطة الخماسية من ١٩٦٦– ١٩٧٠، والخطة الخماسية الثانية من ١٩٧١–١٩٧٥ حيث أهم ما ركزت عليه الآتي:

- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي لإتاحة الفرصة للجميع من أجل التعلم.
- الاهتمام بتعليم المرأة ورفع الوعي النسوي.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع مختلف المناهج الدولية الرائدة.
- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)
- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.
- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي.
- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية .

وعليه يمكن القول أن ماليزيا تخطط لجعل قطاع التعليم قطاعا خلاقا هدفه الأول والأخير هو النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية وتدعيمها، واستكمال مخططها الاستراتيجي عام ٢٠٢٠، وبالتالي فهي من خلال اهتمامها بالتعليم فهي تهتم بالإنسان وتوسعة مداركه العلمية والحياتية في إطار النهوض بالرأسمال الفكري.

(٥) التقليص من نسبة البطالة

لقد حققت ماليزيا في الفترة الأخيرة انجازات جبارة فيما يخص القضاء على نسب البطالة التي كانت تشكل حوالي ١٠% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من ٣% خلال القرن الواحد والعشرين، متخطية بذلك بقية الدول الإسلامية والعربية خصوصا والتي دأبت للقضاء على هذه الظاهرة في نفس الفترة التي خطت فيها ماليزيا

سياسات القضاء على البطالة. ويصف الخبير التنموي الدكتور عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التجربة الماليزية في محاربة البطالة بالتجربة الرائدة، مشيرا إلى أنها نجحت إلى أن وصلت إلى حد الحاجة إلى العمالة، وأرجع هذا التقدم إلى تميزها في مجال التخطيط الجيد لتنمية الاقتصاد، والذي يركز على الصناعات الحديثة كثيفة العمالة، ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الالكترونية التي استوعبت أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة.

(٦) **المقوم القائم على الحرية الدينية:** حيث أكدت الخطة التنموية الماليزية، بالحرية الدينية، وعدم التعصب الديني والتطرف، ومنحت الحرية لجميع الاثنيات والأديان، في ممارسة شعائرهم، وبذلك تكون سمحت للحريات الدينية دون التعصب لدين او مذهب، وبالرغم من أن غالبية السكان من الملاويين يعتنقون الديانة الإسلامية.

(٧) الرعاية الصحية:

إن استثمار ماليزيا في قطاع الصحة يمثل جزءاً رئيسيا في استراتيجية التنمية الشاملة، بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل هو وسيله وهدف للتنمية الاقتصادية، والهدف الحالي لقطاع الصحة هو تحسين خدمة الرعاية الصحية و استمرار هذا التحسين، وقد بلغ نصيب الفرد من مجموع المصروفات الصحية الى (١٤٣) دولار، ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من (٧٦ لكل ١٠٠٠) في عام (١٩٥٧) الى (١٠ لكل ١٠٠٠) عام (٢٠٠٥), وزيادة توقع العمر عند الولادة بحوالي(٧٣) سنه. وتنفق الحكومة (٥%) من الموازنة العامة على قطاع الصحة، كما بدأت بتشجيع الأطباء الأجانب على العمل داخل ماليزيا وتزامن ذلك مع تشجيع الحكومة لصناعة" السياحة الطبية". (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥).

وقد أطلقت ماليزيا برامج لتنمية هذا القطاع وهي:

أ- برنامج صحة الأسرة، للارتقاء بصحة الأسرة ومن ثم المجتمع، من خلال اداره مناسبه للمستشفيات وللمرضى من خلال الرعاية الصحية المناسبة.

ب- برامج الخدمات الصحية الوقائية، بهدف تقليل الأمراض المعدية وغير المعدية، لتقليل الأنفاق على الخدمات الصحية.

ت- برنامج أسلوب الحياة الصحي، من خلال زيادة الوعي لدى الأفراد بالوقاية من الأمراض والسلوك الصحي للفرد في حياته اليومية.

ث- برنامج التحصين، لضمان توفر أفضل التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال من العديد من الأمراض الخطيرة.

ج-برنامج التغذية، هدفه توعية الأفراد بعادات التناول الصحي للأكل خاصه في المدارس وبين المراهقين، وزيادة الرقابة على الأسواق والحرص على وجود أصناف الطعام المغذية.

ح-برنامج الصحة والأمان المهني، وهو تأسيس بيئة عمل آمنه صحية، من خلال العمل على تقليل حوادث العمل وتقليل الأمراض المهنية.

خ-برنامج الرعاية الطبية، ويضمن وجود أجهزه ومعدات تكنولوجيه حديثه للتشخيص الطبي، وزيادة الاهتمام بقطاع الصحة في الريف، وضمان جودة الأدوية المستخدمة من قبل الأفراد.

د-برنامج العاملين في المجال الصحي، الذي يوفر فرص لتدريب العاملين والتوسع في بناء وتطوير المعاهد والكليات الطبية.

ذ-برنامج الخدمات الصحية الخاصة، اذ وضع برنامج خاص للأشراف على المستشفيات الخاصة بعد تشجيع الحكومة لها، اذ يلزم نظام الرعاية الصحية الأطباء الجدد بالخدمة ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي لضمان كفاءة أداء الأطباء الجدد.

مراجع المقرر:

- بتلهم، شارل، التخطيط والتنمية، تر. إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.
- بن سانية، عبد الرحمان و بن بوزيان، محمد، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٥.
- حميس، موسى يوسف، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٩.
- خليل، نادر، التنمية السياسية و أهميتها في بناء دولة المؤسسات- ماليزيا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق، ٢٠١١.
- عبد السلام، فادية محمد، التجارب التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة، منشورات معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠٠٨.
- عبد الله، عقيل جاسم، التخطيط الاقتصادي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ١٩٩٩.
- عمران، كامل و داود، توفيق، علم اجتماع التنمية، كنضورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٩.
- عبود، زرفين، قراءات في التجربة الصينية: اسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة ابحاث ودراسات تنموية، العدد الأول، ٢٠١٤.
- عيد، حسن ابراهيم، التنمية و التخطيط، دار المعرفة العلمية، مصر، ١٩٩٧.
- العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠.
- العيسى، جهينة سلطان و آخرون، علم اجتماع التنمية، دار الأهالي، مصر، ٢٠٠٩.
- غالي ، بطرس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م.
- غزلاني، وداد و حكار، حنان، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة:استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، ٢٠١٧.
-
- طلعت، ابراهيم، استراتيجيات التخطيط الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩.
- الشكيري، عبد الحق، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، مؤسسة الخليج، قطر، ١٩٨٨.
- فصيلي، نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠، مجلة الدراسات الدولية، العدد الرابع والخمسون، دون سنة نشر.

- كمال الدين، فاطمة، خطة التنمية المستدامة لمدينة دمشق من خلال التأكيد على التضامن الاجتماعي والعدالة الانتقالية (من الحرب إلى السلم)، رسالة دكتوراه غير منشوراة، جامعة طهران، ٢٠٢٢، يتوفر نسخة Word لدى د. فاطمة كمال الدين في حال رغب الطالب بالإطلاع على البحث.
- الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٨٥.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠م.